EOJM
المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media

حالة الصحافة والإعلام في مصر
خلال شهر مارس 2024

EOJM

www.eojm.org

المرصد المصري للصحافة والإعلام
برنامج الرصد والتوثيق

حالة الصحافة والإعلام في مصر خلال شهر مارس ٢٠٢٤

إعداد وتحرير/

عصام ناصر

تدقيق لُغَوي/

مارسيل نظمي

إخراج فني/

سمر صبري

المقدمة

يتعرض الصحفيون/ات والإعلاميون/ات إلى صعوبات وتحديات وتجاوزات، تصل حد الانتهاكات خلال تأدية مهام عملهم؛ وهو ما يبدو متوقعًا كون الصحافة نافذة المجتمع على الحقيقة، وحاملة لواء المعرفة، لكن ما يتبعها من مخاطر ومضايقات هي أمور مرفوضة بالقدر ذاته.

تصدر عن المرصد المصري للصحافة والإعلام، تقارير شهرية تهدف إلى تسليط الضوء على الانتهاكات التي يتعرض لها العاملون/ات بالصحافة والإعلام. كما تهدف لفهم منطق وأنماط هذه الانتهاكات بغرض البحث في سبل معالجتها، كذلك المساهمة في خلق بيئة مواتية للعمل الصحفي/ة، فالتوثيق غرضه التأريخ من جهة، ومن أخرى للتغيير والتحسين والإصلاح.

يتعامل التقرير مع الانتهاكات الموثقة من زاويتين؛ الأولى رصد وقائع الانتهاك، وتوثيقها، والزاوية الثانية تحليلية؛ حيث يتم استكشاف الأبعاد المختلفة للانتهاكات التي يتعرّض لها العاملون/ات في الصِّحافة والإعلام، ومن ثم تصنيفها وفق نوعيتها، وتوزيعها الجغرافي، وجنس ضحايا الانتهاكات، وتخصص الضحية، وجهة عمل ممارس الانتهاك، والتخصص.. إلخ، وغيرها من التصنيفات التي تساعدنا في مراكمة معرفة أفضل بمنطق الانتهاكات، وخرائط انتشارها.

على المستوى المفاهيمي والمنهجي، يستند التقرير إلى إطار مفاهيمي واضح، وبناء منهجي طوّره المرصد المصري خلال سنوات عمله على مِلَفّ الصِّحافة والإعلام في مصر؛ مُستعينًا بما تراكم من خبرات ومعايير دولية للتوثيق، واستقصاء الحقيقة.

يعمل على مهمة الرصد والتوثيق في المرصد، فريق من المراسلين/ات الميدانيين/ات، فضلًا عن مجموعة الوحدة القانونية، بالإضافة إلى وحدة الرصد والتوثيق، التي تتواصل بشكل مباشر مع ضحايا الانتهاكات من صحفيين/ات وإعلاميين/ات، وتسجيل شهاداتهم/ن.

انتهاكات شهر مارس وخرائط توزيعها:

شهد شهر مارس 2024 وقوع 24 انتهاكًا، منهم 22 انتهاكًا بحق 12 صحفيًا، ويتبقى بذلك 2 انتهاك وقعا بحق مؤسستين صحفيتين. هذه الانتهاكات نحاول فهم منطقها الداخلي من خلال تصنيفها إلى عدة فئات؛ هذا التصنيف بدوره يساعدنا في تسليط الضوء على جوانب مختلفة لهذه الانتهاكات، منها مثلا:

_توزيع الانتهاكات وفق **جنس** لمن وقع بحقه/ا الانتهاك، لنجد أن شهر مارس 2024 شهد وقوع 20 انتهاكًا بحق صحفيين، بينما وقع 2 انتهاك بحق صحفيات، وأخيرًا 2 انتهاك بحق مؤسسات صحفية تضم ذكور وإناث.

- أما النظر للانتهاكات من زاوية **توزيعها الجغرافي**، يخبرنا أن محافظة القاهرة كان لها نصيب الأسد من الانتهاكات إذ شهدت وقوع 21 انتهاكًا داخل إقليمها، أما الانتهاكات الـ 3 المتبقين فقد توزعوا على محافظات (الجيزة - قنا - مطروح).

أما مقاربة الانتهاكات التي وقعت خلال شهر مارس من زاوية **تخصص الضحية** التي وقع عليها الانتهاك، يكشف لنا أن 15 انتهاكًا وقع خلال الشهر بحق فئة محرر صحفي، في حين وقعت 5 انتهاكات بحق فئة مصور صحفي، في حين وقع انتهاك وحيد بحق فئة مترجم، وانتهاك وحيد آخر بحق فئة كاتب صحفي، وأخيرًا وقع 2 انتهاك بحق فئة "غير محدد التخصص" وهي انتهاكات وقعت بحق مؤسسات صحفية.

ومن حيث **جهة عمل الشخص القائم بالانتهاك**، نجد أن الانتهاكات التي شهدها شهر مارس ارتكبها أشخاص منتمين للجهات والمؤسسات التالية: 16 انتهاكًا ارتكبه مدنيون، في حين 3 انتهاكات اقترفها منتمون لجهات قضائية، و2 انتهاك من قبل منتمين لمؤسسات صحفية، كذلك 2 انتهاك ارتكبها محسوبون على جهات أمنية، وأخيرًا انتهاك وحيد مرتكبه ينتمي لمؤسسة رقمية. ما يعني أن المدنيين ممن ليس لهم صفة وظيفية ارتكبوا النسبة الأكبر من الانتهاكات التي شهدها الشهر بواقع 16 انتهاكًا.

أما توزيع الانتهاكات من زاوية **نوع الانتهاك** نفسه، نجد أن: أننا شهدنا في مارس وقوع 7 انتهاكات تعرض للضرب، ووقوع 7 انتهاكات أخرى تعدٍ بالقول أو التهديد، فضلاً عن 3 انتهاكات تجديد حبس على ذمة التحقيقات، وأخيرًا انتهاك وحيد لكل فئة من هذه الفئات (حجب حقوق مالية - فصل تعسفي - تهديد إلكتروني بالقول - قرار غلق وسيلة إعلامية - استيقاف/ احتجاز غير قانوني - إتلاف أو حرق منقولات شخصية - إتلاف أو حرق مُعَدَّات عمل).

وأخيرًا.. توزيع الانتهاك من زاوية نوع التوثيق، حيث يستند فريق المرصد المصري، في التحقق من صحة وقائع الانتهاك المرصودة، إلى إحدى طريقتين؛ الأولى هي طريقة التوثيق المباشر- إذ يتم التوثيق عبر

تواصل فريق عمل المؤسسة، مع الضحية، أو الشهود، أو المؤسسة الصحفية، أو المحامين/ات، أو في حال توافر أدلة مادية، أو معلومات موثقة لجهات رسمية. والثانية هي التوثيق غير المباشر؛ حيث لا يتوفر تواصل مع الضحية، أو الشهود، أو المؤسسة الصحفية، أو المحامين/ات، كما لا تتوّفر أدلة مادية، أو معلومات موثّقة لجهات رسمية، إنما يكون المصدر الرئيس للمعلومات جهة حقوقية أخرى، أو صحفية، أو حزبية، أو عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

وفق هذا التصنيف نجد أنه تم توثيق الانتهاكات التي وقعت خلال شهر مارس كلها بطريقة مباشرة.

محاور التقرير:

فضلًا عن المقدمة التي تقدم عرضًا مختصرًا لما ورد في التقرير، وترسم خرائط الانتهاكات التي شهدها الشهر، فإن التقرير يتكوّن من محورين؛ الأول هو سرد تفصيلي للانتهاكات التي شهدها الشهر، والثاني هو تحليل إحصائي، وقراءة متأنية، للانتهاكات المُسجّلة وتصنيفاتها.

أما الخاتمة، تتضمّن عددًا من الاستنتاجات والتوصيات.

أولًا.. السرد التفصيلي للانتهاكات

الحريات الصحفية والإعلامية:

1 -احتجاز الصحفية بمدى مصر رنا ممدوح بعد استيقافها عند محطة رسوم العلمين.

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، عبر التواصل المباشر، واقعة تعرض الصحفية بـ "مدى مصر" رنا ممدوح، للاحتجاز من جانب قوات الشرطة في قسم شرطة العلمين، في 10 مارس 2024؛ وذلك خلال توجهها إلى مدينة رأس الحكمة في مهمة عمل. استيقاف "ممدوح" جاء بعد سؤالها عن وجهتها، فقالت إنها في طريقها لمنطقة رأس الحكمة، بعد تقديم هويتها الصحفية.

جاء احتجاز "ممدوح" بعد استيقاف السيارة التي تقلها عند محطة رسوم العلمين، حيث تم استبقاؤها مدة ساعة، ثم اصطحابها إلى قسم العلمين، وهناك انقطع الاتصال معها منذ وصولها، وقد احتجزت في قسم العلمين ما يزيد عن 12 ساعة.

مساء اليوم نفسه، وبعد إحالتها إلى نيابة أمن الدولة العليا، بالقاهرة، قررت الأخيرة إخلاء سبيل الصحفية رنا ممدوح، بكفالة 5 آلاف جنيه.

نشير إلى أن رنا ممدوح صحفية نقابية، تعمل بقسم التحقيقات بـ "مدى مصر"، منذ انضمامها لفريق الموقع في 2018.

2 -ضرب وسرقة مُعدَّات حصيلة انتهاكات ضد 7 صحفيين أثناء انتخابات نِقابة المحامين.

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، مساء السبت الموافق 23 مارس 2024، واقعة تعرض 7 صحفيين للاعتداء، خلال تغطياتهم فعالية انتخابات نِقابة المحامين.

وقعت الاعتداءات بحق كل من الصحفيين: "محمد فوزي مسعد مصطفى، مصور صحفي بجريدة الوطن - سامح سعد الدين عبد الغني، موقع القاهرة 24 - إيهاب حسين أحمد، القاهرة 24 - نادر محمد سليم الشهير بـ"نادر أبو شنيف"، موقع الحرية - أسامة علي عبد العال، جريدة المصري اليوم - قرشي حسن عبد الحفيظ، موقع حكاية - علاء سيد أحمد، البوابة نيوز".

في شهادته لمؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام، يقول الصحفي نادر أبو شنيف: "ذهبنا لتغطية فعالية الانتخابات بنقابة المحاميين، ولما دخلنا مبنى النِّقابة شهدنا وجود مشادات واشتباكات بين محامين، وعندما اكتشفوا وجودنا، بدأوا في مهاجمتنا، فأخذوا عدسة أحد الزملاء، وكسروا تليفوني، وساعة زميل صحفي آخر".

وعن أعداد المحامين والصحفيين الذين تعرضوا إلى الاعتداء، أفاد "أبو شنيف"، أن كل صحفي ممن شهد الواقعة -وعددهم يقرب من 8 صحفيين- تعرضوا للسب والضرب، حيث تعرض كل صحفي من الموجودين لهجوم مما يزيد عن 15 محاميًا، وبلغ الأمر أن أحد المحامين هددهم باستخدام (مطواة).

وأشار الصحفي بموقع الحرية، إلى تعرضه للسب والقذف، فضلًا عن الاستيلاء على عدد 2 تليفون كان يحملهم، ثم تم ردهم إليه لاحقا، بكسر شاشة أحدهما.

قال "أبو شنيف" إنه عقب الهجوم عليه هو وزملائه من الصحفيين، توجهوا إلى مقدم بالشرطة كان في محيط المكان، وأخبروه بما حدث، ومن ثم قام بتحرير محضر بالواقعة، مؤكدًا رفض نِقابة المحامين التعاون معهم.

وفي شهادته للمرصد، قال الصحفي بـ"البوابة نيوز" علاء سيد أحمد، إنهم حرروا محضرًا بالواقعة، في نقطة شرطة التحرير، ضم شكاوى 7 صحفيين تعرضوا للاعتداء (5 محررين - 2 مصورين)، على خلفية تعرضهم للاعتداء بالضرب، فضلًا عن السب، من جانب محامين، خلال تغطيتهم لانتخابات نِقابة المحامين. ويضيف: "ذهبنا للتغطية فوجدنا مشاجرة بين مؤيدي المرشحين المتنافسين، فقمنا بالتسجيل والتصوير بغرض إثبات الحالة، فلما لاحظوا وجودنا توقفوا عن مهاجمة بعضهم، ومن ثم هاجمونا واعتدوا علينا"، مشيرًا إلى عدم وجود إصابات، دون فقد الزميل سامح سعد من القاهرة 24 "عدسة" كاميرته.

فيما تواصل المرصد مع سامح سعد الدين، المصور الصحفي بالقاهرة 24، الذي قال في شهادته "فوجئت أثناء تصويري فعاليات المشهد الانتخابي بهجوم من قبل عدد كبير من المحامين، فضلًا عن فقداني عدسة كاميرا 70200 تم أخذها مني، وأصبت في ظهري- سيتم تحديد درجة الإصابة بعد انتظار التقرير الطبي".

وأوضح خلال شهادته، أن الهجوم عليه وزملائه وقع بسبب تغطيتهم للمشاجرة التي وقعت بين أنصار المرشحين عبد الحليم علام، وسامح عاشور.

كما أفاد أن أنصار المرشح على مَقْعَد النقيب سامح عاشور، لحقوا بالصحفيين في قسم شرطة التحرير، بغرض الاعتذار لهم، مما وقع بحقهم من اعتداءات، لكن مع رفض الصحفيين التنازل عن محضر الواقعة، دفع أحد المحاميين إلى توجيه الشتائم للصحفيين مرة أخرى.

كما وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام الواقعة مع محمد فوزي، المصور الصحفي بجريدة الوطن، وجاء في شهادته:

كنت أتابع مع الزميلة الصحفية، إسراء سليمان، اللجان الانتخابية الموجودة بمقر نقابة المحامين، وسير" العملية الانتخابية بنقابة المحامين، ثم فوجئنا بصوت عالٍ، واتجهنا للصوت سريعًا فشاهدنا اعتداء على بعض الزملاء الصحفيين المتواجدين لتغطية الفعالية، وأثناء تحذيري للزميلة بالوقوف بجانبي، ومحاولة التقاطي العدسة التي سقطت من الزميل على الأرض- أثناء ذلك- فوجئت بأحد المحامين يقوم بمد يده عليا، وتعرضت لسب من محامين آخرين، بألفاظ خارجة، كما فوجئت بأحدهم يمسك رقبتي، وكانوا يعتدون على كل من يحاول رفع كاميرا أو تليفون للتصوير".

ولفت "فوزي" الانتباه إلى حدوث مشاجرة بالأيدي داخل اللجان بين أنصار المرشحين، وقال: بداية "اعتدوا على بعضهم البعض بالضرب، ولم نكن طرفًا في المشاجرة، وعلى الفور قام أحد الضباط المتواجدين بمحيط نقابتي المحامين والصحفيين بالتدخل، ثم فررنا للتحرك نحو نقابة الصحفيين".

وواصل شهادته: "التقينا عضو مجلس نقابة الصحفيين، ووكيل النقابة الزميل محمود كامل الذي أسرع بالتدخل، واصطحبنا (٧ صحفيين)، مع الزميلة الصحفية إسراء سليمان لنقطة شرطة قصر النيل، وحررنا محضرًا بواقعة الاعتداء علينا، وسرقة وتكسير بعض المعدات الخاصة، يحمل رقم 1475 إداري قصر النيل، وننتظر سير التحقيقات".

3 -غلق صفحة موقع مصر 360 على فيس بوك.

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، عبر التواصل المباشر، يوم الثلاثاء 26 مارس 2024، واقعة تعرض صفحة موقع مصر 360 للغلق على فيس بوك؛ بسبب شكاوى وصلت إلى إدارة فيس بوك من طرف طيف واسع من الحسابات.

تواصل المرصد المصري للصحافة والإعلام مع الكاتب الصحفي حسين بهجت رئيس تحرير مصر 360، الذي قال في شهادته، إن غلق صفحة الموقع على فيس بوك تم بصورة نهائية، الثلاثاء 19 مارس 2024، بعد تحذيرات وصلتنا من جانب إدارة فيس بوك طوال أسبوع سبق غلق الصفحة بصورة نهائية.

مؤكدًا في هذا الإطار، عدم وجود أية إشارات أو مقدمات كانت تنبيء بغلق الصفحة قبل أسبوع من حدوث ذلك.

وفي حديثه للمرصد، أشار بهجت إلى أن غلق الصفحة يعني وصول إدارة فيس بوك أعداد كبيرة من الريبورتات "تقارير لتقييد الصفحة"والشكاوى، وهو ما عدّه دليل على وجود شيء غير طبيعي وراء كل هذه الأعداد من الشكاوى المعادية والمنددة بالصفحة.

في هذا السياق اتهم "بهجت" جهات محلية، بالهجوم المستمر على موقع "مصر 360"، معتبرًا أن هذه الجهات هي التي تقف وراء ما حدث، وهي مصدر الشكاوى التي أسفرت في النهاية عن غلق الصفحة، مضيفًا أن الموقع

لم ينشر موضوعات مثيرة للجدل، أو مهددة لقيم المجتمع والأسرة، فالموقع يعمل بشكل أساسي على المِلَفّ الحقوقي، وسياسات مصر الخارجية، بالتالي ما حدث ليس ردة فعل على نشاطاتنا، إنما هو استهداف مباشر من طرف مجموعات تكن عداءً للموقع بصرف النظر عما ننشر.

ولم يستبعد "بهجت"، أن تكون هناك جهات أمنية أو قوى يسارية أو صحفيين وراء لجان إلكترونية دفعت بكل هذه الشكاوى إلى إدارة فيس بوك.

جدير بالذكر أن موقع مصر 360 تعرض للحجب في بداية النصف الثاني من العام 2023، على خلفية عدم تقدمه بطلب ترخيص من المجلس الأعلى للإعلام، وفي الوقت الراهن بدأت إدارة الموقع السير في عملية استخراج التراخيص اللازمة، وفي هذا السياق تم رفع الحجب عن الموقع في منتصف مارس الجاري، في نفس الوقت تقريبا الذي شهد غلق صفحة الموقع على فيس بوك.

4 -تعرض القائمين على الشارع القنائي للتهديد الإلكتروني:

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، في 26 مارس 2024، واقعة تعرض القائمين على صفحة الشارع القنائي للتهديد الإلكتروني، على خلفية اشتغالهم على ملفات هامة متعلقة بالمجتمع القناوي.

في شهادته للمرصد، قال المسؤول عن الصفحة الصحفي عبده مغربي، إن الصِّحافة الإقليمية في مصر لم تمارس بعدها الدور المنوط بها. وأضاف: "نحن تجربة صحفية إقليمية مهمة، أخذنا على عاتقنا أهم ثلاث قضايا يشهدها المجتمع، هي: محاربة العنوسة المتفاقمة من جراءِ تشبث بعض القبائل برفض تزويج بناتها خارج القبيلة، في الوقت الذي أتاح فيه التعليم، ولا سيما التعليم الجامعي مَدّ جسور العلاقات بشكل يتجاوز الحدود القبلية، بالتالي يظهر التناقض بين حالة الانفتاح التي خلقها التعليم، وبين تشبث بعض القبائل برفض بناء علاقات مصاهرة خارج القبيلة، فضلا عن القمع الشديد للمرأة، وقد حققنا في هذا المِلَفّ كثير من النجاحات. وإن كان هذا النجاح، والاهتمام بهذا المسار قد عرضنا لتهديدات من بعض الرجعيين المتمسكين بالعادات القبلية التي ترفض حرية اختيار المرأة لزوجها".

وتابع أن "القضية الثانية التي عملنا عليها كانت انتشار مخدر "الشبو" بقوة في الصعيد، وهو ما عرضنا لتهديدات من طرف مستفيدين ومن جانب تجار، كما رفعت علينا قضايا بسبب عملنا على هذه القضية، إلا أن الشرطة أبدت موقفًا جيدًا للغاية في حماية صحفيينا في مواجهة التهديدات التي كنا نتلقاها من تجار المخدرات".

وواصل "المغربي": "أما القضية الثالثة التي سلطنا الضوء عليها، عليها كانت عدم الخلط بين العمل السياسي والقبلي. وهو ما عرضنا كذلك لتهديدات. هذا فضلا عن التصدي لقضايا الثأر وغيرها من الموضوعات الملتهبة".

وأفاد "المغربي" أن التهديد الأخير الذي تعرضوا له، جاء من شخص منتسب لجهاز الشرطة، "أرسل لنا رسائل تهديد على الصفحة، على إثر ذلك تواصلت مع أحد الأشخاص بوزارة الاتصالات، لكن اكتشفنا لاحقًا أن هذا الشخص أغلق صفحته بعد أن نشرنا التهديد"- بحسب المغربي.

يذكر أن صفحة الشارع القنائي يقوم عليها مجموعة من شباب الصحفيين بمحافظة قنا، وتهتم بالشأن السياسي والاجتماعي للمحافظة.

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية:

5 -فصل الصحفية بمنصة بروباجندا منى محمود

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، يوم الأحد 10 مارس 2024، عبر التواصل المباشر، واقعة الفصل التعسفي بحق الصحفية بموقع بروباجندا منى محمود محيي الدين عبد الرحيم.

في شهادتها للمرصد قالت "محيي الدين"، إنها بدأت العمل في بروباجندا في نوفمبر 2023، واستمرت في العمل حتى أبلغوها الخميس 7 مارس 2024، بقرار فصلها. تضيف الصحفية أن قرار الفصل أبلغت به عبر منصة واتس آب، فيمَا لم يشار إلى سبب الفصل، كما أن القرار بالفصل لم يسبقه أية تحقيقات.

تشير "محيي الدين" إلى أن المشكلة التي أفضت إلى الفصل، بدأت يوم الثلاثاء 5 مارس، مع مشكلة شبكة فودافون، حيث توقفت الصحفية عن رفع الأخبار، واستمرت المشكلة حتى اليوم التالي، بعدها بدأت مشكلة جديدة، تتعلق هذه المرة بالـ "سيستم"/ لوحة رفع الأخبار الخاصة بالصحفية إذ اتسمت بالبطء الشديد، هذه المشكلات استمرت مدة 3 أيام، وأدت إلى بطء رفع الأخبار حتى مرور وقتها، هي التي قادت إلى صدور قرار الفصل.

تفيد الصحفية أنها لم توقع عقد عمل مع المؤسسة المذكورة، وبذلك لم يكن هناك أية تأمينات اجتماعية تغطي قرار فصلها الذي شملها هي وصحفية أخرى.

6 -حجب الحقوق المالية للصحفي بالجمهورية بكر مصباح

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، الأحد 3 مارس 2024، عبر التواصل المباشر، واقعة حجب حقوق مالية للصحفي بجريدة الجمهورية بكر مصباح، في أواخر فبراير 2024، وفي بداية مارس 2024.

في شهادته للمرصد، يقول "مصباح" إنه عضو مجلس إدارة صندوق التأمين الخاص للعاملين بجريدة الجمهورية، وهو صندوق تابع لهيئة الرِّقابة المالية.. يمنح العاملين بالجريدة مكافأة مالية عند الخروج للمعاش" مِيزة مالية". ويضيف: "أن صندوق العاملين لديه ديون مستحقة على المؤسسة بمبلغ يقدر بـ 60 مليون جنيه، وعليه طالب خلال اجتماع الجمعية العمومية للصندوق أن يتم استبدال المبلغ المستحَق بوحدة عقارية تنقل ملكيتها من المؤسسة للصندوق، مشيرًا إلى موافقة سائر أعضاء مجلس إدارة المؤسسة على السداد، إلا

عضوين بمجلس الإدارة رفضا الموافقة، وعليه عقب الاجتماع توجهت الصحفية عضوة مجلس الإدارة التي رفضت الموافقة على السداد، بتقديم مذكرة تتهم فيها "مصباح" بالتشهير بها، وعليه صدر قرار بخصم 3 أيام من راتبه.

يقول: إنه في واقعة أخرى، سافر رفقة عدد من الطلبة المتفوقين في رحلة إلى ألمانيا، إلا أن الشخص المكلف من الصحيفة بتنظيم الرحلة كان يقلل من النفقات المخصصة لها، ومن ثم عقب عودته تقدم "مصباح" بشكوى إلى رئيس الهيئة الوطنية للصحافة بخصوص ما حدث، إلا أنه فوجئ بقرار الإدارة خَصْم 3 أيام أخرى من راتبه.

ويوضح الصحفي أن المذكرة المقدمة ضده من عضو مجلس إدارة المؤسسة، والشكوى المقدمة منه إلى الهيئة الوطنية للصحافة بخصوص ما حدث خلال رحلة ألمانيا، حدثت كلها في سبتمبر 2023، إلا أن قرارات الخَصْم صدرت خلال شهر مارس، حيث تم خَصْم 3 أيام من مرتب شهر فبراير، بعدها أرسل له خطاب جزئي بخصم 3 أيام أخرى من مرتب شهر مارس، مؤكدًا أن ما حدث معه يظهر اضطهاد رئيس مجلس إدارة المؤسسة له؛ بسبب مطالبه الدائمة بحقوق وديون الصندوق لدى المؤسسة؛ حيث لم يبدأ بلفت نظر، ولا حتى خَصْم يوم، إنما بدأ بثلاثة أيام تلاها ثلاثة أيام أخرى.

يفيد الصحفي، أنه توجه بشكوى إلى رئيس الهيئة الوطنية للصحافة، الذي وجهه إلى المستشار القانوني للهيئة، كما توجه بالشكوى إلى نقيب الصحفيين الصحفي خالد البلشي، الذي وعده بالتدخل، إلا أن هذه المحاولات لم تسفر بعد عن جديد.

نشير إلى أن بكر مصباح هو صحفي معين بجريدة الجمهورية، وهو صحفي نقابي.

العدالة الجنائية:

7 -تجديد حبس الصحفي يحيى خلف على ذمة التحقيقات

قررت محكمة جنايات الجيزة (الدائرة العاشرة)، في الجلسة التي انعقدت في 10 مارس 2024، عبر تقنية الفيديو كونفرانس، تجديد حبس الصحفي مؤسس شبكة يقين يحيي خلف الله، المحتجز في سجن الجيزة المركزي، مدة 45 يومًا على ذمة التحقيقات، في القضية رقم 13338 لسنة 2022 جنح قسم الجيزة، على أن يراعى التجديد في المواعيد.

سألت المحكمة الصحفي عن الاتهامات الموجهة إليه، فأنكرها. كما طلب الحديث إلى المحكمة واستجابت لطلبه. أما الدفاع الحاضر مع الصحفي، فقد طالب بإخلاء سبيل موكله بأي ضمان تراه المحكمة، مع استبدال الحبس الاحتياطي بأحد التدابير المنصوص عليها بالمادة 201 من قانون الإجراءات الجنائية.

8 -تجديد حبس الصحفي محمد سعد خطاب على ذمة التحقيقات

قررت محكمة جنايات القاهرة (الدائرة الثالثة إرهاب)، في الجَلسة المنعقدة في 24 مارس 2024، عبر تقنية الفيديو كونفرانس، تجديد حبس الصحفي محمد سعد خطاب، المحتجز في سجن العاشر من رمضان، مدة 45 يومًا على ذمة التحقيقات، في القضية رقم 1365 لسنة 2018 حصر أمن الدولة العليا، على أن يراعى التجديد في المواعيد.

مثل الصحفي رفقة جميع المتهمين المحبوسين، وتم عرضهم دفعة واحدة دون تفرقة أو تمييز. سألت المحكمة الصحفي عن التهم الموجهة إليه، فأنكرها. فيمَا طلب هو الحديث إلى المحكمة لكنها رفضت، وأغلقت دائرة الصوت على المتهمين. أما الدفاع فقد طالب من المحكمة تكليف اثنين فقط من المحامين الموجودين للحديث حول مبررات الحبس الاحتياطي لجميع المتهمين، وهو ما رفضته هيئة الدفاع واكتفت بإثبات طلبات إخلاء السبيل فقط داخل محضر الجَلسة، وقامت بإنهاء الجَلسة دون تمكين المحامين من الحديث، من ثم لم يستطيع الدفاع الحاضر مع الصحفي إبداء طلباته في محضر الجَلسة.

وعليه شهدت الجَلسة عدة انتهاكات بحق الصحفي نفسه وبحق الدفاع؛ وهي: عدم تمكين الصحفي من الحديث مع المحكمة أو التواصل مع محاميه بسبب إغلاق دائرة الصوت، رفض المحكمة السماح للمحامي بإثبات طلباته في محضر الجَلسة، فضلا عن الانتهاكات المصاحبة بشكل دائم لجلسات تجديد الحبس، من قبيل استمرار انعقاد جلسات تجديد الحبس داخل مجمع محاكم ملحق بمقر احتجاز وأمام محكمة استثنائية وهي محكمة الإرهاب التي تبعد عن مركز محافظة القاهرة بحوالي سبعين كيلو متر، بخلاف إطالة الانتظار في بَدْء الجلسات وعدم وجود ترتيب واضح ومنظم لعرض المتهمين، وعرضهم جميعا دفعة واحدة مما يتسبب فى ازدحام غرفة المداولة وعدم تمكين كل محامي من الحديث عن المتهم الخاص به بصورة جيدة.

9 -تجديد حبس الصحفي مصطفى الخطيب على ذمة التحقيقات

قررت محكمة جنايات القاهرة (الدائرة الثالثة إرهاب)، خلال جلستها المنعقدة في 26 مارس 2024، عبر تقنية الفيديو كونفرانس، تجديد حبس الصحفي مصطفى الخطيب، المحتجز في سجن بدر (1)، مدة 45 يومًا على ذمة التحقيقات، في القضية رقم 488 لسنة 2019 حصر أمن الدولة العليا، على أن يراعى التجديد في المواعيد.

قامت المحكمة بالنداء على المتهمين بشكل جماعي في السجن ودون التفرقة حتى في رَقْم القضية. ظهر الصحفي على الشاشة، ولكن كانت المحكمة قد أغلقت الصوت على النافذة الخاصة بالسجن، ومن ثم لم تمكنه من الحديث معها. حضر الدفاع مع الصحفي، ودفع بعدم جواز نظر تجديد حبس المتهم؛ لتجاوزه المواعيد القانونية، ومخالفة ذلك لنص المادة 143 من قانون الإجراءات الجنائية.

ثانيًا..التحليل الإحصائي للانتهاكات:

نكشف في هذا المحور الأبعاد الإحصائية والتحليلية للانتهاكات التي رصدناها خلال شهر مارس 2024؛ بهدف بناء فهم أفضل لطبيعة هذه الانتهاكات، وأسبابها ومحفزاتها.

1. توزيع الانتهاكات من حيث جنس الضحية:

النظر للانتهاكات من زاوية جنس الضحية، يخبرنا أن شهر مارس 2024 شهد وقوع 24 انتهاكًا، وقع بينها 2 انتهاك بحق الصحفيات، في حين وقع بحق الصحفيين 20 انتهاكًا، كما وقع 2 انتهاك بحق مؤسسات صحفية.

2. التوزيع الجغرافي للانتهاكات:

تصنيف الانتهاكات التي وقعت خلال شهر مارس، من زاوية توزيعها جغرافيًا على محافظات الجمهورية، يخبرنا أن محافظة القاهرة لا تزل تشهد وقوع العدد الأكبر من الانتهاكات التي تطال الصحفيين/ات والعاملين/ات بالإعلام، حيث شهدت وحدها خلال شهر مارس وقوع 21 انتهاكًا في نطاقها الجغرافي، انفراد القاهرة بهذا العدد الكبير من الانتهاكات من دلالته تركز المؤسسات الصحفية بشكل كبير في العاصمة، مقارنة بالأقاليم.

في حين نجد أن محافظة الجيزة شهدت وقوع انتهاك وحيد خلال مارس، كما شهدت محافظتي قنا ومطروح وقوع انتهاك وحيد في كل منهما.

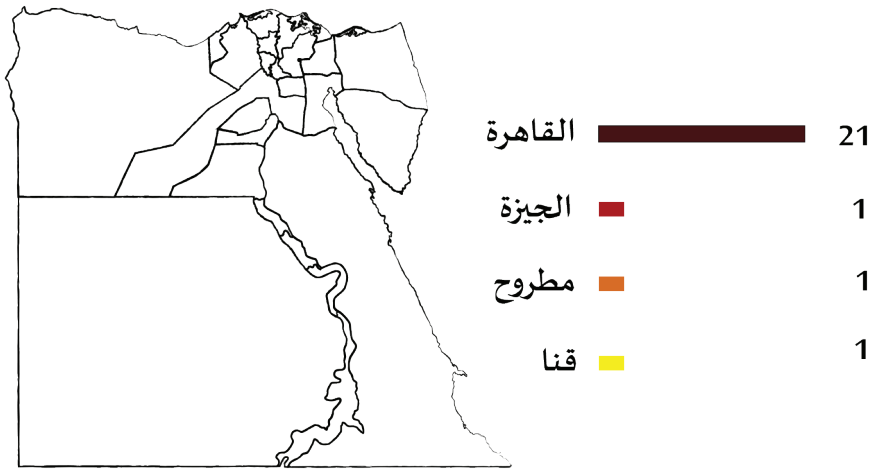

3. التوزيع الزمني للانتهاكات:

أما مقاربة الانتهاكات التي شهدها مارس، من زاوية توزيعها على الأسابيع، يخبرنا أن معظم الانتهاكات التي تم رصدها خلال الشهر وقعت في الأسبوع الأخير منه، الذي شهد وقوع 20 انتهاكًا من جملة 24 انتهاكًا رصدناها في مارس، يليه بفارق كبير الأسبوع الثاني الذي شهد وقوع 3 انتهاكات، وأخيرًا الأسبوع الأول الذي شهد وقوع انتهاك وحيد، أما الأسبوع الثاني فلم يشهد وقوع أية انتهاكات.

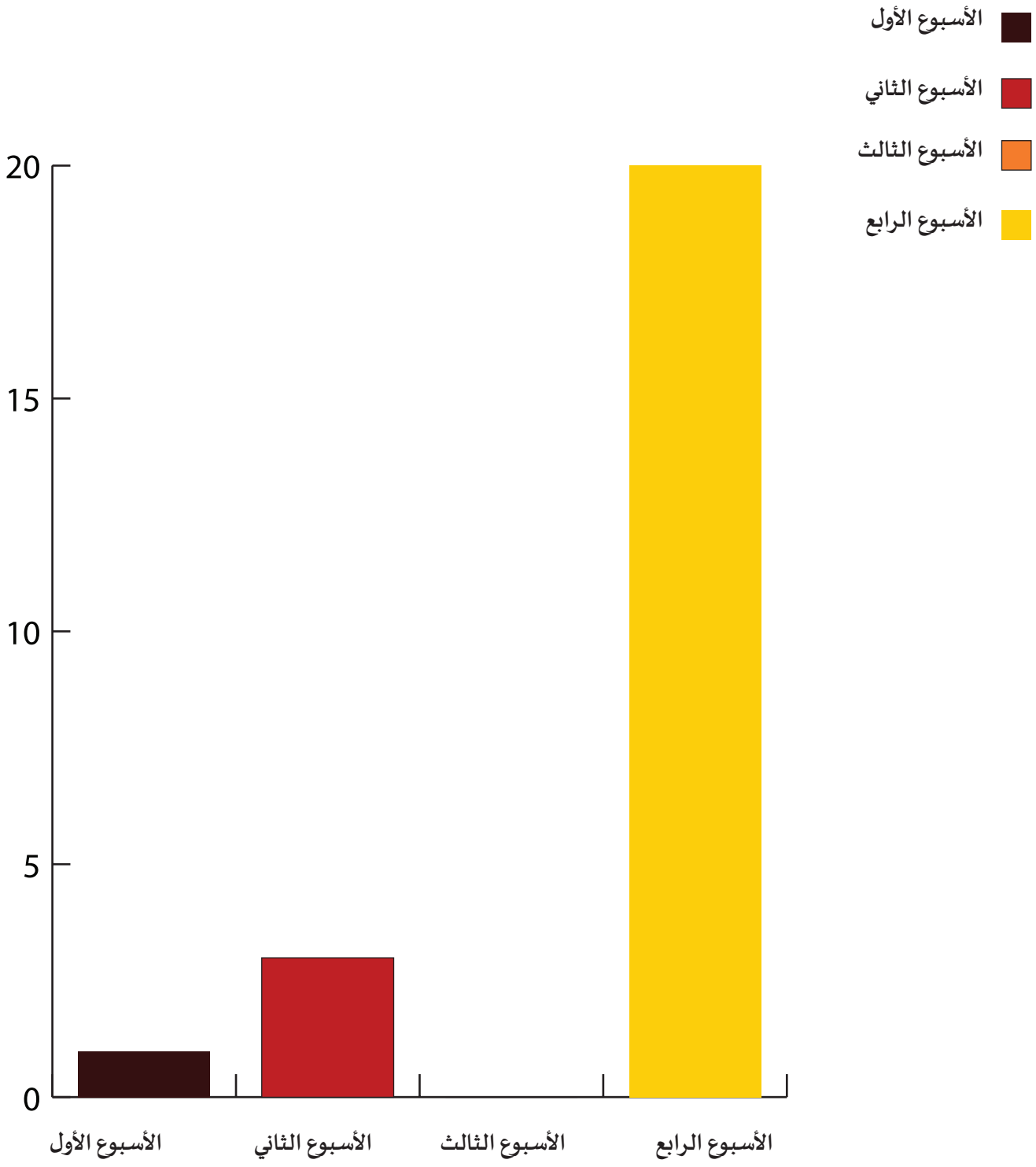

4. نوع الانتهاكات التي شهدها الشهر:

تصنيف الانتهاكات التي وقعت خلال مارس من حيث نوع الانتهاك، يخبرنا، أننا شهدنا في مارس وقوع 7 انتهاكات تعرض للضرب، ووقوع 7 انتهاكات أخرى تعدِ بالقول أو التهديد، فضلاً عن 3 انتهاكات تجديد حبس على ذمة التحقيقات، وأخيرًا انتهاك وحيد لكل فئة من هذه الفئات (حجب حقوق مالية - فصل تعسفي - تهديد إلكتروني بالقول - قرار غلق وسيلة إعلامية - استيقاف / احتجاز غير قانوني - إتلاف أو حرق منقولات شخصية - إتلاف أو حرق مُعَدَّات عمل).

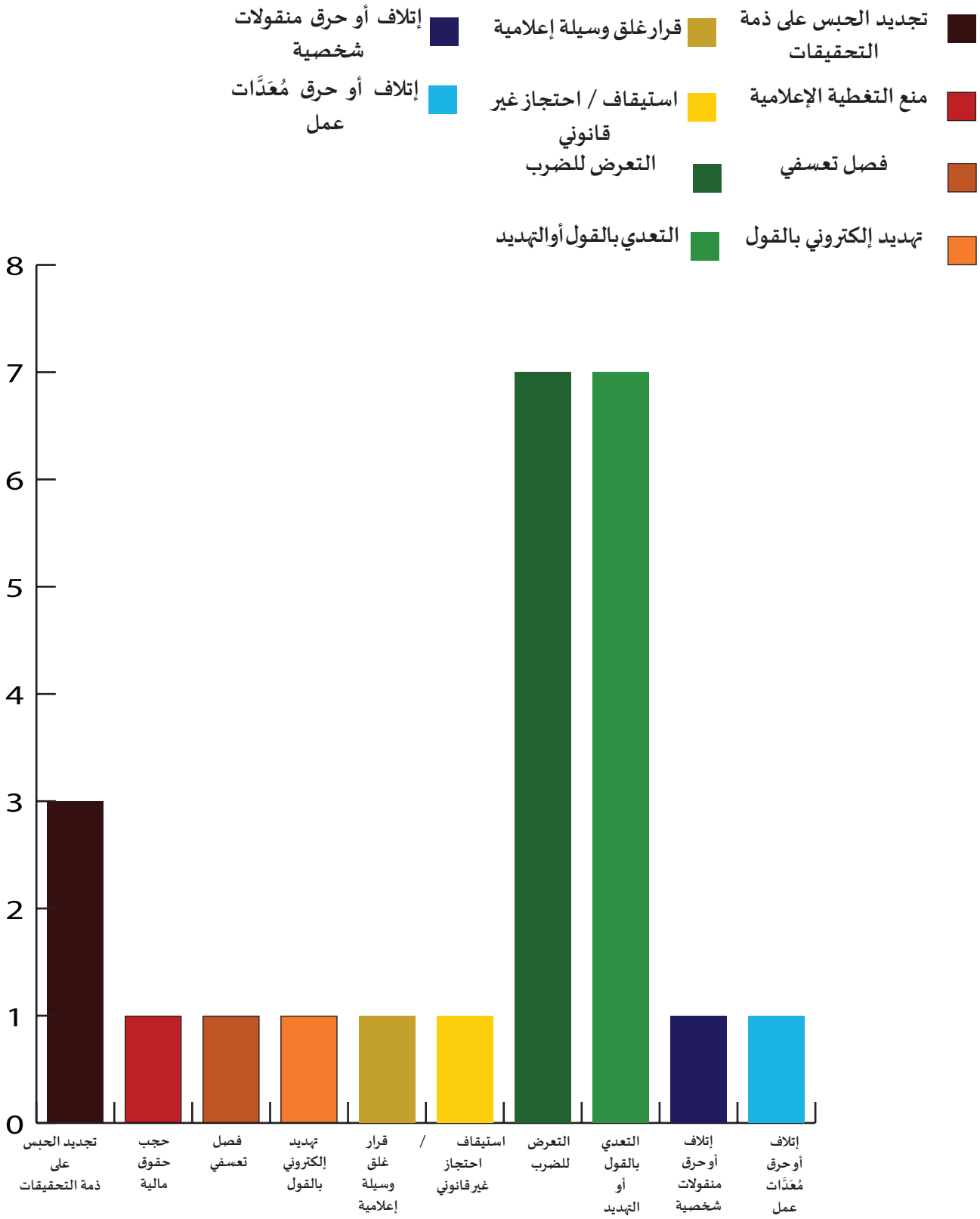

5. نوع التوثيق:

من حيث نوع التوثيق الذي استند إليه فريق الرصد والتوثيق في التحقق من صحة وقائع الانتهاك المرصودة، نجد أنه تم توثيق الانتهاكات التي وقعت خلال شهر مارس كلها بطريقة مباشرة. والتوثيق المباشر هي الطريقة التي يتم فيها التحقق من صحة الوقائع عبر التواصل مع الضحية، أو الشهود، أو المؤسسة الصحفية، أو المحامين، أو في حال توافر أدلة مادية، أو معلومات موثقة لجهات رسمية.

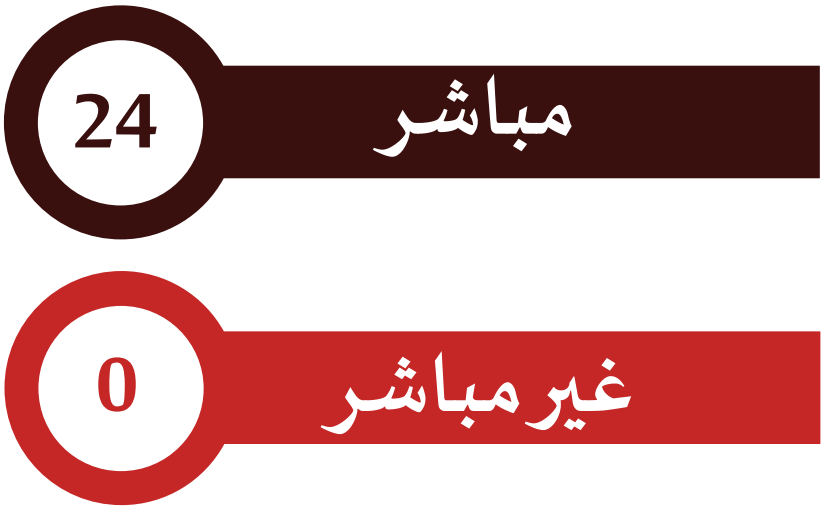

6. توزيع الانتهاكات وفقًا لتخصص الضحية:

مقاربة الانتهاكات التي وقعت خلال شهر مارس من زاوية تخصص ضحية الانتهاك، يكشف لنا أن 15 انتهاكًا وقعت خلال الشهر بحق فئة محرر صحفي، في حين وقعت 5 انتهاكات بحق فئة مصور صحفي، ووقع انتهاك وحيد بحق فئة مترجم، وانتهاك وحيد آخر بحق فئة كاتب صحفي، وأخيرًا وقع 2 انتهاك بحق فئة "غير محدد التخصص" وهي انتهاكات وقعت بحق مؤسسات صحفية.

7. توزيع الانتهاكات وفقا لنوع جهة عمل المعتدي:

تصنيف الانتهاكات التي شهدها شهر مارس من زاوية نوع جهة عمل الشخص القائم بالاعتداء يكشف لنا، أن هناك 16 انتهاكًا وقع خلال الشهر كان مرتكبها مدنيين، في حين أن هناك 3 انتهاكات كان مرتكبها ينتمون لجهات قضائية، بينما 2 انتهاك كان ارتكبها منتمون لمؤسسات صحفية، كذلك 2 انتهاك ارتكبها محسوبين على جهات أمنية، وأخيرًا انتهاك وحيد كان مرتكبه ينتمي لمؤسسة رقمية. ما يعني أن المدنيين ممن ليس لهم صفة وظيفية ارتكبوا النسبة الأكبر من الانتهاكات التي شهدها الشهر بواقع 16 انتهاكًا.

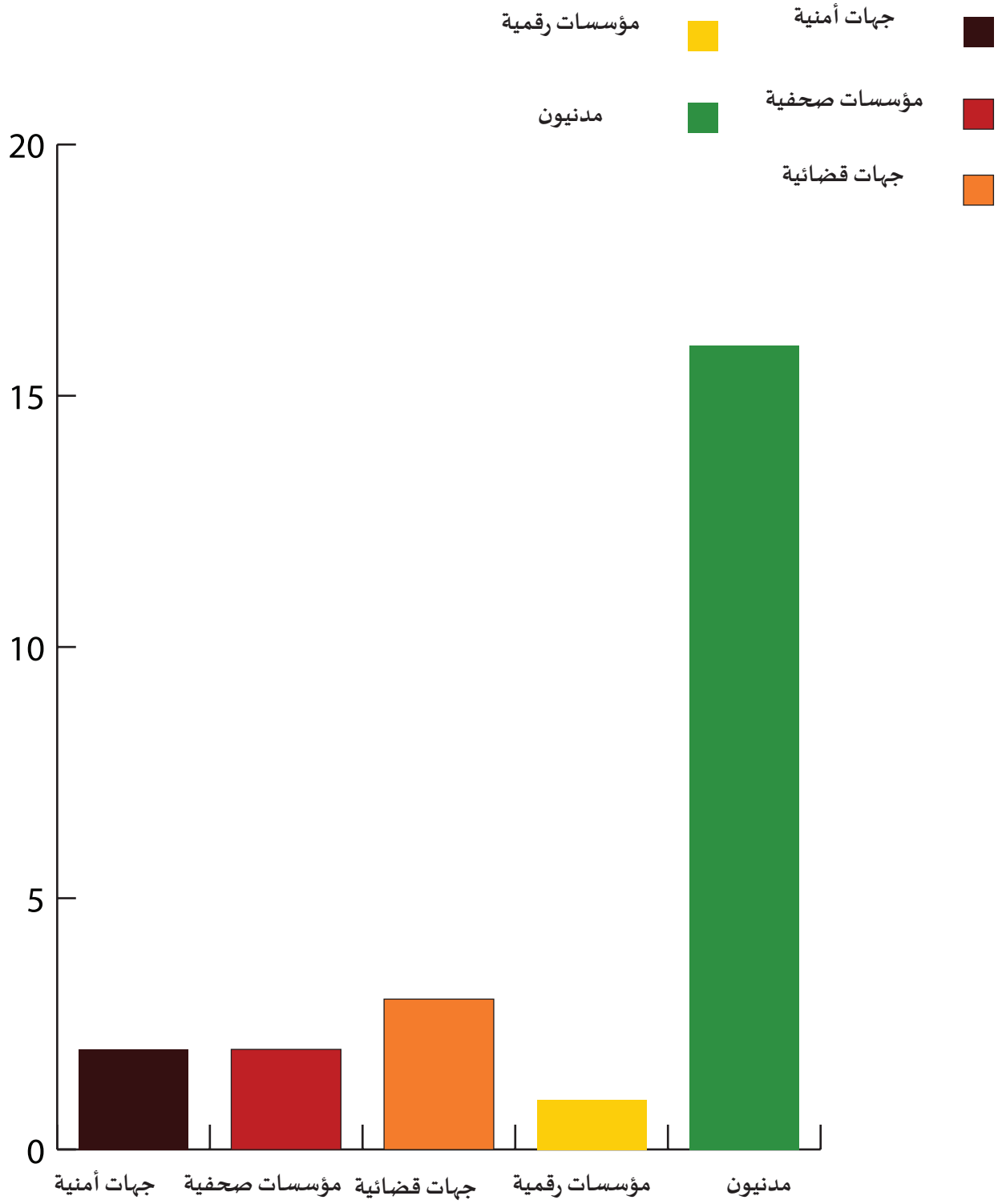

8. توزيع الانتهاكات وفقًا لنوع الحق المهدر:

التصنيف الأخير للانتهاكات التي وقعت خلال شهر مارس 2024، هو تصنيفها من حيث نوع الحق الذي تهدره هذه الانتهاكات، وهو ما يكشف لنا أن 18 انتهاكًا من أصل 24 شهدهم شهر مارس تصنف أنها تهدر الحق في حرية الصِّحافة والإعلام، في حين أن هناك 4 انتهاكات تتعلق بالحق في العدالة الجنائية، وأخيرًا يتبقى هناك 2 انتهاك يتعلقان بالعدالة الاجتماعية.

الخاتمة.. استنتاجات وتوصيات:

شهد شهر مارس وقوع 24 انتهاكًا بحق صحفيين وصحفيات وبحق مؤسستين صحفيتين. هذه الانتهاكات تتعلق جلها بالحق في حرية الرأي والتعبير. في حين تم رصد 4 انتهاكات تتعلق بالحق في العدالة. وأخيرًا 2 انتهاك يتعلقان بالعدالة الاجتماعية. ما يعني أن الشهر شهد تراجعًا كبيرًا مقارنة مع شهري يناير وفبراير من العام الجاري 2024، فيمَا يتعلق بالانتهاكات الخاصة بالعدالة الاجتماعية، حيث لم يشهد سوى حالة فصل تعسفي واحدة، وكذلك حالة واحدة حجب حقوق مالية.

من زاوية أخرى نجد أن 18 انتهاكًا من أصل 24 شهدهم شهر مارس، ارتكبهم مدنيين، وبمعنى أصح ارتكبهم محامين، ما يشير إلى أن المجتمع نفسه، بل فئة هامة من فئاته، ذات نشاط في المجتمع المدني ومهتمة بالعمل العام، تتعامل بصورة غير لائقة مع العمل الصحفي، ولا تدرك أهمية الصِّحافة في تنوير المجتمع وتمدينه وفي الرِّقابة على السلطة.

يمكن أن نخلص إلى أن الصحفيين/ات في مصر يجابهون عددًا واسعًا من المعوقات والعقبات التي تحول دون ممارسة سلسة لمهام عملهم/ن؛ وهو ما يستلزم ضرورة رفع الوعي بأهمية العمل الصحفي، وضرورة تحديث البنية التشريعية بشكل يضمن بشكل أكبر استقلالية العمل الصحفي وحرية الصحفيين/ات وكرامتهم/ن.

يهدف برنامج الرصد والتوثيق، إلى متابعة كافة الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون والإعلاميون والمؤسسات الصحفية والإعلامية في مصر. ويعتمد منهجيته الخاصة في عملية الرصد التي تقوم على 3 محاور رئيسة في رصد الانتهاكات: الأول: الرصد الميداني عبر فريق العمل الميداني، والثاني: التواصل مع الضحايا للتأكد من وقوع انتهاكات بحقهم وتوثيق شهاداتهم، والثالث: يتم في حالة عدم توافر معلومات ميدانية أو تواصل مباشر. ويتم الرصد والتوثيق من خلال الصحف والقنوات عبر وسائل الإعلام الإلكترونية.

وبرنامج الرصد والتوثيق، بمثابة مركز الدائرة لعمل المرصد المصري للصحافة والإعلام؛ حيث يتم من خلاله إبلاغ برنامج الدعم والمساعدة القانونية بالقضايا التي يجب العمل عليها، وإبلاغ البرامج البحثية الأخرى بالقضايا الملحة في هذا التوقيت والتي يستلزم العمل عليها.

المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media

EOJM

www.eojm.org